Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 690-702
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Political Sociology: Theoretical Frameworks, Sociological Determinants, and Their Impact on Contemporary Public Opinion

Rajab Abdulsalam Alkhsah Alzarooq *
Faculty Member, Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Walid University, Libya

علم الاجتماع السياسي: الأطر النظرية والمحددات السوسيولوجية وتأثيرها في الرأي العام المعاصر

رجب عبد السلام الكاسح الزروق *
عضو هيئة تدريس، قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: rajabkassh1973@gmail.com

Received: January 26, 2026	Accepted: February 27, 2026	Published: March 15, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
In light of the outlined objectives, this research seeks to provide a comprehensive study of political sociology as an independent branch of the social sciences, highlighting its distinctive characteristics and scope of application that set it apart from other disciplines. The study traces the historical evolution of the concept of political sociology, from its classical intellectual roots to modern theories that have contributed to shaping the analytical framework for political and social phenomena. It also focuses on the theoretical analysis of issues related to this field, including developments in functionalist understanding, conflict theories, and social movements. Furthermore, it examines the determinants of political sociology, encompassing social, cultural, economic, and political factors. The research aims to clarify the field's domain and its practical applications in analyzing political institutions, studying social mobility, and evaluating the dynamics of public opinion. Additionally, the study demonstrates the impact of political sociology in directing public opinion and understanding the socio-political processes associated with strategic decision-making within society. The study concludes with several findings, most notably that political sociology provides a profound understanding of the relationships between political institutions and social structures, linking them to economic and cultural forces. Collective identity and socio-economic transformations constitute essential factors in determining the form of social mobility and the level of participation in political processes. Moreover, protest and political inclinations can be explained by integrating class analysis with the study of cultural and political forces, illustrating the role of various social groups in shaping public opinion. Modern approaches have also shown that the digital space and social media platforms have become powerful tools in directing public opinion and social and political mobilization.

Keywords: Political Sociology, Theoretical Evolution, Public Opinion, Political Institutions, Determinants of Political Sociology, Socio-political Applications.

الملخص

في ضوء الأهداف المعروضة، يسعى البحث إلى تقديم دراسة شاملة لعلم الاجتماع السياسي باعتباره فرعًا مستقلًا من العلوم الاجتماعية، مع إبراز خصائصه المميزة ونطاق تطبيقاته المختلفة عن العلوم الأخرى، ويتناول البحث تطور مفهوم علم الاجتماع السياسي تاريخيًا، بدءًا من جذوره الفكرية الكلاسيكية وحتى النظريات الحديثة التي ساهمت في تشكيل الإطار التحليلي للظواهر السياسية والاجتماعية، كما يُركز على التحليل النظري للقضايا المرتبطة بهذا الحقل، بما في ذلك التطورات في الفهم الوظيفي ونظريات الصراع والحركات الاجتماعية، مع دراسة محددات علم الاجتماع السياسي التي تشمل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ويهدف البحث أيضًا إلى توضيح مجال هذا العلم وتطبيقاته العملية في تحليل المؤسسات السياسية، ودراسة الحراك الاجتماعي، وتقييم ديناميات الرأي العام، بالإضافةً إلى ذلك يعرض البحث أثر علم الاجتماع السياسي في توجيه الرأي العام وفهم العمليات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بتشكيل القرارات الاستراتيجية داخل المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن علم الاجتماع السياسي يتيح فهمًا معمقًا للعلاقات بين المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية، وربطها بالقوى الاقتصادية والثقافية، والهوية الجمعية والتحولات الاقتصادية والسياسية تشكل عوامل أساسية في تحديد شكل الحراك الاجتماعي ومستوى مشاركته في العمليات السياسية، كما ان الميول الاحتجاجية والسياساتية يمكن تفسيرها من خلال دمج التحليل الطبقي مع دراسة القوى الثقافية والسياسية، بما يفسر دور الفئات الاجتماعية المختلفة في تشكيل الرأي العام، وقد أظهرت المقاربات الحديثة أن الفضاء الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات قوية في توجيه الرأي العام والتحريك الاجتماعي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع السياسي، التطور النظري، الرأي العام، المؤسسات السياسية، محددات علم الاجتماع السياسي، التطبيقات السياسية والاجتماعية.

المقدمة:

يُعَد علم الاجتماع السياسي أحد فروع العلوم الاجتماعية الحيوية التي تتقاطع بين فهم البنى الاجتماعية وتحليل الظواهر السياسية، ويهدف إلى تفسير كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية والهياكل الثقافية على سلوك الأفراد والجماعات في المجال السياسي، ومع تزايد التعقيدات السياسية والاجتماعية في العصر المعاصر نجد إنه قد أصبح من الضروري دراسة هذا التخصص لفهم التفاعلات بين الدولة والمجتمع، وتحديد العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام واتخاذ القرار السياسي.

تركز الدراسات النظرية في علم الاجتماع السياسي على تحليل مفاهيم مثل السلطة، والسيطرة، والمواطنة، والهوية السياسية، بينما يسعى الجانب التطبيقي إلى فهم تأثير هذه المفاهيم على السياسات العامة، وحركات الاحتجاج، والاتجاهات الانتخابية، فضلاً عن ديناميكيات المشاركة السياسية، ويعكس هذا التكامل بين النظرية والتطبيق أهمية علم الاجتماع السياسي كأداة لفهم الواقع السياسي المعاصر، وتقديم حلول علمية للتحديات التي تواجهها المجتمعات الحديثة، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير المتزايد للإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي على الرأي العام.

علاوة على ذلك فإنه يتيح علم الاجتماع السياسي تحليل المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشكل سلوك الأفراد والجماعات، مما يساهم في تطوير استراتيجيات سياسية فعالة وتحسين آليات المشاركة المدنية، ومن هذا المنطلق نجد إنه يكتسب البحث في هذا المجال أهمية مزدوجة: فهو يسهم في بناء قاعدة معرفية علمية لفهم العلاقات بين المجتمع والسياسة، وفي الوقت ذاته يقدم أدوات عملية لصانعي القرار لفهم التوجهات العامة وتحليل الاتجاهات السياسية الحديثة.

وبناءً على ذلك يُعَدُّ استكشاف تطور المفهوم النظري والتطبيق العملي لعلم الاجتماع السياسي ضرورة علمية لفهم تأثيره العميق على الرأي العام المعاصر، وتقديم رؤى مستنيرة حول كيفية توظيف المعرفة الاجتماعية في صياغة سياسات تحقق الاستقرار السياسي وتعزز المشاركة المدنية الفاعلة.

إشكالية الدراسة:

تنبع الإشكالية الرئيسة في دراسة علم الاجتماع السياسي من التعقيد المتزايد للعلاقات بين البنية الاجتماعية والظواهر السياسية، وما ينجم عن ذلك من تأثيرات متعددة على تشكيل الرأي العام واتخاذ القرار السياسي؛ وعلى الرغم من أهمية هذا الحقل المعرفي نجد إنه يواجه الباحثون تحديات كبيرة في تفسير الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المتشابكة، وخصوصًا في ظل التطورات الحديثة مثل العولمة، ووسائل الإعلام الرقمية، والتحولات الثقافية والسياسية المستمرة، ويتجلى هذا التعقيد في صعوبة التوفيق بين النظريات التقليدية التي تركز على البنية الاجتماعية والسياسية الكلاسيكية، وبين التحولات المعاصرة التي تتطلب أدوات تحليلية أكثر مرونة ودقة، ومن هنا تنبع إشكالية الدراسة الحالية في التعرف على طبيعة علم الاجتماع السياسي ومجلاته التطبيقية وتأثيره على الرأي العام.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تطوير فهم معمّق للعلاقات بين المجتمع والسياسة، وتوسيع نطاق التحليل المفاهيمي لمفاهيم السلطة، والهوية السياسية، والمواطنة، والمشاركة الاجتماعية، كما تسهم الدراسة في بناء قاعدة معرفية متماسكة تربط بين النظريات الكلاسيكية والحديثة لعلم الاجتماع السياسي، مما يتيح تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية المعقدة بطريقة علمية دقيقة، ويعزز القدرة على التنبؤ بالتغيرات السياسية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

الأهمية التطبيقية:

تتجلى الأهمية التطبيقية في إمكانية استخدام نتائج البحث؛ لتوجيه السياسات العامة وتحسين آليات المشاركة المدنية، وفهم التأثيرات المتبادلة بين الإعلام، والتقنيات الرقمية، والسلوك السياسي للأفراد والجماعات، كما توفر الدراسة أدوات عملية لصانعي القرار والممارسين في المجال السياسي والاجتماعي لتحليل اتجاهات الرأي العام، وتطوير استراتيجيات تعزز الاستقرار السياسي، وتدعم المشاركة المدنية الفاعلة بما يسهم في تحقيق التوازن بين التحديات الاجتماعية والسياسية الحديثة ومتطلبات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

1. تحديد وتعريف علم الاجتماع السياسي كفرع مستقل من العلوم الاجتماعية، مع إبراز خصائصه ومجاله المميز عن العلوم الأخرى.
2. استعراض تطور مفهوم علم الاجتماع السياسي.
3. تحليل التطور النظري لقضايا علم الاجتماع السياسي.
4. تحليل التطور النظري لعلم الاجتماع السياسي.
5. تحديد محددات علم الاجتماع السياسي.
6. توضيح مجال علم الاجتماع السياسي.
7. التعرف على تطبيقات علم الاجتماع السياسي.
8. تحديد تأثير علم الاجتماع السياسي على الرأي العام.

الدراسات السابقة:

دراسة (سليمان، 2022). أشارت الدراسة إلى إنه يُعَرف علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يتناول دراسة الدولة ومؤسساتها، مع التركيز على مفهوم السيادة وارتباطه بالمقومات الفلسفية والأخلاقية التي تقوم عليها الدولة، ومن هذا المنطلق يتضح أن محور اهتمام علم الاجتماع السياسي يتمثل في دراسة العلاقة

المتبادلة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي، وبين البنى السياسية والبنى الاجتماعية، وقد أشار الباحث إلى إنه لتحقيق فهم دقيق لهذه العلاقة لا يكفي تحليل النظم السياسية والسلوك السياسي بمعزل عن سياقها الاجتماعي؛ إذ يتطلب تفسيرها ربطها بالنظم الاجتماعية، وبالعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تشكل البيئة التي تتفاعل فيها السلطة والسياسات، مما يتيح فهمًا أعمق للديناميات السياسية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.[1]

دراسة (الخالد، 2014). تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على علم الاجتماع السياسي من خلال دراسة الأزمات التي يرصدها ويستشرفها، وقد أشار المقال إلى أن نشأة علم الاجتماع السياسي ارتبطت بالأزمات التي أعقبت حركات الإصلاح الديني في ألمانيا على يد مارتن لوثر، وكذلك بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية في أوروبا، وتؤكد الدراسة أن علم الاجتماع السياسي يُعد أحد الفروع الأساسية والمتطورة في علم الاجتماع، وهو مصطلح حديث نسبيًا ظهر بعد الحرب العالمية الثانية لسد الفجوة المعرفية بين علم السياسة وعلم الاجتماع، موفرًا إطارًا تحليليًا لفهم التفاعلات بين المجتمع والسلطة السياسية.

كما أظهرت الدراسة أن علم الاجتماع السياسي يعتبر نتاجًا لتطور العلوم الاجتماعية؛ إذ لم يتم دراسته كعلم مستقل أو مادة أكاديمية مستقلة في فرنسا في بداياته، وأن دراسة العلاقات الاجتماعية والسياسية مترابطة بشكل جوهري؛ إذ يصعب عزل عالم الاجتماع عن المجال السياسي، وبناءً على ذلك، فإن دراسة علم الاجتماع السياسي تقتضي فهمًا متكاملًا للعلاقات بين البنى الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على سلوك الأفراد والجماعات.

واختتمت الدراسة بالإشارة إلى أهم القضايا والمجالات التي يعالجها علم الاجتماع السياسي، موضحًا أن موضوعاته غالبًا ما تتقاطع مع موضوعات العلوم السياسية بما في ذلك قضايا تحرر دول العالم الثالث من الاستعمار والتحديات المرتبطة بالتحولات الاجتماعية والسياسية المعاصرة.[2]

دراسة (زلغوط، 2022). يهدف هذا البحث إلى معالجة الفروق بين العلوم السياسية من جهة، والفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي من جهة أخرى من خلال دراسة أطر النشأة والتطور لكل منها، وقد ناقش البحث الإرهاصات الأولى لظهور علم الاجتماع السياسي من خلال نماذج تحليلية شملت فكر نيقولا ميكافيلي وابن خلدون مسلطًا الضوء على المراحل التي أسهمت في بلورة هذا العلم بمعناه الحديث، كما تناول البحث الأعمال الفكرية المبكرة التي ساهمت في تجديد دراسة الاجتماع الإنساني مستعرضًا أفكار أوغست كونت كتمثيل للحوادث الاجتماعية والسياسية المضطربة في عصره، ودور كارل ماركس كأحد أبرز المساهمين في تطوير إطار علم السياسة والاجتماع السياسي.

كما أجرى البحث مقارنة دقيقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي من حيث النشأة، والمرحلة التاريخية، والإطار السياسي لكل منهما، مع التركيز على النزاع الفكري بين مفهومي "علم الدولة" و"علم القوة" حول امتلاك مضمون علم الاجتماع السياسي، وأوضح البحث أن علم الاجتماع السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلم الاجتماع العام، ويعتمد في تحليله على فهم الظواهر السياسية باعتبارها وقائع اجتماعية قائمة بالفعل، وليست مجرد مفاهيم نظرية مجردة.

استنادًا إلى نتائج البحث تم التوصل إلى أن علم الاجتماع السياسي ينبغي النظر إليه كفرع من فروع علم الاجتماع يدرس السياسة وسلوكياتها وقضاياها من منظور اجتماعي، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين البنى الاجتماعية والبنى السياسية، وبذلك يتيح هذا الفهم تحليل الظواهر السياسية في سياقها الاجتماعي والثقافي، وتقديم رؤى متكاملة حول تأثير العوامل الاجتماعية في تشكيل السياسات والممارسات السياسية المعاصرة[3].

---

[1] سليمان، قصاب (2022). نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي ومناهجه، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، مج10، ع1.

[2] الخالد، مدي (2014). علم الاجتماع السياسي: أزمات يرصدها ويحذر منها، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، ع75.

[3] زلغوط، يوسف (2022). علم الاجتماع السياسي: التبلور والدور، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، لبنان، مج3، ع17.

دراسة (المطيري، 2021). أشارت الدراسة إلى إنه على عكس الفلسفة السياسية التي انطلقت من التفكير في تحديد أفضل نظام للحكم ثم انتقلت إلى تصور الشروط الضرورية لضمان حياة اجتماعية آمنة بين الأفراد مفترضة أن طبيعتهم يغلب عليها الانانية والمصلحة الشخصية والرغبات غير المحدودة ينطلق علم الاجتماع السياسي من دراسة التجمعات البشرية التي نطلق عليها اسم الدولة، ومن ثم يسعى إلى تصنيف هذه التجمعات في أنماط مثالية وفق نظام الشرعية المعتمد في أفعالها وخطابها، والذي يرتبط بالدرجة الأولى بنوع العقلانية السائدة داخلها.

ويقوم نشاط عالم الاجتماع السياسي على بناء نظريات تفسيرية يتم التوصل إليها من خلال منهجية من مرحلتين: المرحلة الأولى، والتي يطلق عليها مرحلة الفهم، تتضمن رسم النماذج المثالية للدولة والسلطة؛ والمرحلة الثانية، مرحلة التفسير، التي يقوم فيها الباحث بإعمال مبدأ السببية وتحليل العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والسياسية، وتتمثل الغاية من هذا المنهج في الإجابة عن أسئلة جوهرية، مثل: ما هي الشروط الاجتماعية التي تسمح ببروز نمط معين من السلطة أو الهيمنة؟ وهل يمكن ربط أنواع معينة من الدول بخصائص محددة للمجتمعات التي تنشأ فيها؟ وهل يمكن استنتاج وجود شكل من أشكال المعقولية يوجه الحركة التاريخية للفعل السياسي البشري بصفة عامة؟

وبذلك يقدم علم الاجتماع السياسي إطارًا تحليليًا يمكن من خلاله فهم الديناميات الاجتماعية والسياسية بشكل متكامل، مع التأكيد على العلاقة التفاعلية بين البنى الاجتماعية والبنى السياسية، مما يسمح باستجلاء العوامل التي تشكل السلطة والممارسات السياسية في سياقاتها التاريخية والثقافية والاجتماعية[4].

دراسة (أبو دوح، 2016). يتناول المقال تقديم كتاب بعنوان "علم الاجتماع السياسي المعاصر"؛ حيث أبرز النقاط الأساسية التي تناولها الكتاب عبر ثمانية فصول متكاملة، وبدأ الفصل الأول بالتأصيل التاريخي لعلم الاجتماع السياسي وعلاقته بعلمي الاجتماع والسياسة تحت عنوان "علم الاجتماع السياسي: ميدان متنازع عليه" مؤسسًا من خلاله لفكرة إعادة تصنيف علم الاجتماع السياسي كفرع من فروع علم الاجتماع، وليس كامتداد للعلوم السياسية، انطلاقًا من مفهومي السلوك السياسي والفعل السياسي ومقارنتهما بمفهوم الدولة والنظم السياسية.

أما الفصل الثاني بعنوان "علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والاتجاهات النظرية المعاصرة"، فقد تناول مفاهيم محورية مثل العولمة، ورأس المال السياسي، ورأس المال الاجتماعي، في حين ركز الفصل الثالث على العلاقة بين الديمقراطية والعولمة وأبعادها الاجتماعية والسياسية.

كما القى المقال الضوء على الفصل السادس من الكتاب، الذي حمل عنوان "الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري: بنيته وأنماطه"؛ حيث درس طبيعة الاحتجاج الاجتماعي في إطار التحولات الاقتصادية والسياسية في مصر، وتناول الفصل السابع، بعنوان "ثورة 25 يناير في مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي"، التحولات في البنية الاجتماعية المصرية، ورسم خريطة للأوضاع التي ساهمت في اندلاع الثورة وتبلور إرهاصاتها.

أما الفصل الثامن والأخير بعنوان "سوسيولوجيا الثورات العربية"، فقد بحث في مفهوم الثورة، واتجاهات التنظير الاجتماعي، وأسباب احتجاج الإنسان العربي واندلاعه في ثورات متتابعة.

وختم المقال بالإشارة إلى أهمية أن يركز علم الاجتماع السياسي في تحليلاته على الإنسان أو الذات البشرية، وليس فقط على الخطابات أو الفضاءات والهياكل المؤسسية مؤكدًا أن فهم الظواهر السياسية والاجتماعية يجب أن يكون قائمًا على دراسة السلوك الفردي والجماعي في سياقه الاجتماعي والثقافي والسياسي.[5]

مفهوم علم الاجتماع السياسي:

يُعَدُّ علم الاجتماع السياسي فرعًا من فروع علم الاجتماع، ويقدّم للطلاب والمعلمين في كليات التربية، وخاصة في مجالي علم الاجتماع والتاريخ، إطارًا منهجيًا لفهم وتحليل النشاط الإنساني السياسي، ويركز هذا الفرع على دراسة القضايا الأساسية المتعلقة بتفاعل الأفراد والجماعات ضمن المجتمع؛ حيث تتجسد

[4] المطيري، حمد سعد حمد (2021). علم الاجتماع السياسي: محاولة في التعريف، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، تازة، ع15.

[5] أبو دوح (2016). علم الاجتماع السياسي المعاصر، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع109.

هذه القضايا في ظواهر سياسية ذات طبيعة اجتماعية، ويهدف علم الاجتماع السياسي إلى تفسير هذه الظواهر وتحليلها من منظور اجتماعي بما يسمح بفهم العلاقات بين البنى الاجتماعية والسلوك السياسي، وتوضيح العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي والممارسات السياسية داخل المجتمعات المعاصرة.[6]
كما يُعرَّف على أنه دراسة القوة والعلاقات بين المجتمعات والدول والصراع السياسي، مع التركيز على ربط الظواهر السياسية بمفاهيم مثل السلطة، والطبقة، والنخبة، والدولة، والمجتمع، والحركات الاجتماعية، ويُعد هذا المجال فرعًا واسعًا يمتد بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع، ويشمل مكونات على المستويين الكلي والجزئي.
يركز التحليل الكلي على الدول القومية والمؤسسات السياسية، وتطورها، ومصادر التغيير الاجتماعي والسياسي، ولا سيما تلك المرتبطة بالحركات الاجتماعية الواسعة والعمل الجماعي، مع طرح تساؤلات جوهرية حول سبب وكيفية تشكل المؤسسات السياسية وتطورها أو خضوعها للتغيير الكبير، أما التحليل الجزئي فيهتم بكيفية تأثير الهويات الاجتماعية والجماعات على السلوك السياسي للفرد مثل التصويت والمواقف والمشاركة السياسية.
وبينما تتقاطع مجالات التحليل الكلي والجزئي مع العلوم السياسية يميز علم الاجتماع السياسي نفسه بالتركيز على القوى الاجتماعية الأساسية التي تشكل النظام السياسي، وليس فقط على آليات عمل هذا النظام، مع إيلاء الاهتمام للمؤسسات التي تتوسط بين الدولة وتنظيم المصالح الخاصة بالمجتمع، وقد شهد هذا المجال انتشارًا متزايدًا منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين؛ إذ توسعت اهتماماته من القضايا المتعلقة بما وراء الدولة إلى دراسة المجتمع المدني بما يعكس أن السياسة في كل مكان تجعل علم الاجتماع السياسي حاضرًا في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية[7].

أهداف علم الاجتماع السياسي:
يُعنى علم الاجتماع السياسي باعتباره حقلًا معرفيًا مستقلًا ومتخصصًا بدراسة الظواهر السياسية ضمن سياقها الاجتماعي، مع التركيز على تحليل العلاقات بين القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية، ويمكن الإشارة إلى أهداف هذا العلم في عدة محاور رئيسية، وهي كما يلي:
أولًا: يسعى علم الاجتماع السياسي إلى التعرف على طبيعة ومكونات النظم السياسية في مراحل تاريخية مختلفة، وربطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي من خلال الدراسات المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة.
ثانيًا: يعتمد على المناهج السوسيولوجية التحليلية لدراسة الظواهر السياسية وأنظمتها مستخدمًا أدوات جمع البيانات المتنوعة، مما يتيح تحليلاً علميًا منهجيًا للنظم السياسية.
ثالثًا: يركز على العلاقات المتبادلة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية مثل الأنساق الاقتصادية والتربوية والدينية والقانونية؛ لتفسير كيفية تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النظام السياسي.
رابعًا: يتناول التغيرات المستمرة في الأيديولوجيات والنظم السياسية بما في ذلك الشيوعية، الماركسية، الرأسمالية، الفاشية، والليبرالية، مع دراسة أثر هذه التحولات على التعددية الثقافية والبنية الاجتماعية.
خامسًا: يسعى إلى تطوير قوانين وأفكار عامة تمكن من تفسير الظواهر السياسية ومراجعة صحة النظريات بشكل مستمر.
سادسًا: يدرس وظائف وأهداف الظواهر السياسية وعلاقاتها بالنسق الاجتماعي؛ لتحديد الأسباب التي قد تؤدي إلى خلل وظيفي وتأثيراتها على استراتيجيات النظام السياسي.
سابعًا: يركز على التغير المستمر في المؤسسات والنظم السياسية عبر العصور التاريخية بما في ذلك دراسة التغير في هيكل ووظيفة الأحزاب السياسية والسلوك السياسي للمواطنين.

---

[6] أبو نعمة، هناء حلمي عبد الحميد عيد (2024). برنامج مقترح في علم الاجتماع السياسي لتنمية أبعاد التعددية الثقافية وبعض القيم الاجتماعية لدى الطلاب معلمي علم الاجتماع والتاريخ في كليات التربية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع143، ص 439.
[7] أمين، نيفين زكريا (2024). مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والأربعون، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 23.

ثامنًا: يهتم علم الاجتماع السياسي بـقضايا التنمية السياسية، من خلال دراسة الثقافة السياسية، والتنمية السياسية للمواطنين، ومقدرتهم على المشاركة في صنع القرار السياسي وتغييره وتنفيذه[8].
وبذلك يمثل علم الاجتماع السياسي أداة تحليلية محورية لفهم ديناميكيات السلطة، والعلاقات بين المجتمع والدولة، والتغيرات السياسية المستمرة، مع الحفاظ على الطابع السوسيولوجي في دراسة الظواهر السياسية ضمن إطارها الاجتماعي.

تطور مفهوم علم الاجتماع السياسي:
يشكل علم الاجتماع السياسي علمًا ثوريًا ليس فقط لكونه علمًا نقديًا يسعى إلى تفسير الواقع الاجتماعي والسياسي؛ بل لأنه وُلد في سياق ثلاث ثورات محورية أثرت في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث أن الثورة الأولى هي الثورات السياسية التي شهدتها أوروبا، والتي تميزت بتحولات جذرية في النظام الاجتماعي التقليدي القائم على الملكية الوراثية وسلطة الكنيسة وعدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، مما أفضى إلى محاولات استبدال هذا النظام بهياكل أكثر عدالة ومساواة تعيد تنظيم وظائف المؤسسات والمجتمع.
الثورة الثانية هي الثورة الصناعية التي أدت إلى تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج وعلاقات الملكية، وذلك الأمر الذي رفع الاهتمام بدراسة العلوم المرتبطة بالإنتاج والصناعة والاقتصاد، وأسهم في تطوير قوانين الاقتصاد السياسي والدراسات السوسيولوجية للمجتمع الصناعي الناشئ، وقد سلطت هذه الدراسات الضوء على قضايا العدالة الاجتماعية، ونضال الطبقات العاملة ضد الاستغلال، مع التركيز على مفاهيم مركزية مثل الطبقة الاجتماعية، البروليتاريا، علاقات الإنتاج، تقسيم العمل، وقوة العمل.
أما الثورة الثالثة فهي الثورة العلمية في القرن التاسع عشر والتي شملت تطورات في الفيزياء والكيمياء والرياضيات والبيولوجيا، وأسهمت بشكل مباشر في تطوير الصناعة، واستخدام الآلات، وتعزيز البنى التحتية، ما أثر بدوره في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومهد الطريق لتأسيس علم الاجتماع السياسي كأداة تحليلية لفهم هذه التحولات.
وبذلك يتضح أن تطور علم الاجتماع السياسي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بثلاثة أبعاد ثورية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل هذا العلم أداة أساسية لفهم ديناميكيات السلطة، العلاقات بين الطبقات، والتغيرات الهيكلية في المجتمع الحديث[9].
يمكن تلخيص تطور علم الاجتماع السياسي في ثلاث مراحل رئيسة متسلسلة تاريخيًا، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: القرن التاسع عشر وبروز الأحزاب السياسية الجماهيرية:
افتتحت هذه المرحلة مع ظهور الأحزاب السياسية الجماهيرية مثل الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في ألمانيا وحزب العمال في أستراليا؛ إذ شكلت هذه الظاهرة محور اهتمام علم الاجتماع السياسي المبكر، وقد ساهم مفكرون مثل روبرت ميشيلز وفيرنر سومبارت، تحت تأثير ماكس ويبر، في تطوير نقد الهيمنة والسلطة، مع صياغة ميشيلز لما عرف بالقانون الحديدي للأوليغارشية الذي يشير إلى سيطرة النخبة على أي منظمة سياسية مهما كانت أهداف الحركة الجماهيرية، وأوضح الباحثون أن دخول الحركة العمالية إلى الدولة، رغم المكاسب السياسية قد يمثل خسارة للهدف الاشتراكي الأصلي، بينما أبرز أنطونيو جرامشي إمكانية بناء هيمنة مضادة من قبل الطبقات العاملة.

المرحلة الثانية: ستينيات القرن العشرين وعصر الدولة وديمقراطية ما بعد الحرب:
شهدت هذه المرحلة صعود قضايا الدولة والديمقراطية على رأس الاهتمامات البحثية في ظل الكساد والحرب العالمية وما تلاهما من ازدهار اقتصادي ونشوء دولة الرفاهية، وقد ركز الباحثون مثل روبرت

[8] أبونعمة، هناء حلمي عبد الحميد عيد (2024). برنامج مقترح في علم الاجتماع السياسي لتنمية أبعاد التعددية الثقافية وبعض القيم الاجتماعية لدى الطلاب معلمي علم الاجتماع والتاريخ في كليات التربية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع143، ص 474، 475.
[9] قنيفة، نورة (2023). علم الاجتماع في الجزائر: قراءات في الممارسة والتفكير، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، ع146، ص 507.

داهل، على التعددية وتشتت السلطة، بينما اهتم سي رايت ميلز بنخب السلطة الجديدة، كما أعاد إحياء الماركسية والنظرية النقدية اهتمام المجتمع العلمي بدور الدولة في إعادة الإنتاج الاجتماعي والأزمات المالية والشرعية (لويس ألتوسير، بيير بورديو، جيمس أوكونور، يورغن هابرماس)، مع نقاش حول طبيعة الدولة الرأسمالية (رالف ميليباند، نيكوس بولنتزاس).

المرحلة الثالثة: منذ الثمانينيات والتحولات النيوليبرالية والعولمة:
مع الموجة الجديدة من العولمة والتنظيم النيوليبرالي تحول التركيز بعيدًا عن الدولة القومية التقليدية نحو الأطر العالمية والإقليمية، وأصبحت الشبكات والحركات الاجتماعية الجديدة محورية في التحليل السياسي والاجتماعي، وأدت هذه التحولات إلى إعادة تعريف أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي بما في ذلك تقليص الدور التقليدي للدولة في التنظيم الديمقراطي والاجتماعي، مع إبراز تأثير العولمة على هيكلة الأسواق والدولة على حد سواء.[10]
وبذلك يبرز علم الاجتماع السياسي كحقل ديناميكي يعكس التحولات التاريخية الكبرى في الدولة والمجتمع، مع التركيز على العلاقة بين القوة السياسية، الهياكل الاجتماعية، والتحولات الاقتصادية العالمية.

التطور النظري لقضايا علم الاجتماع السياسي:
يعكس علم الاجتماع السياسي جذوره الفكرية في تعدد التخصصات؛ حيث ناقش فلاسفة العصور الكلاسيكية القديمة تنوع الأنظمة السياسية من الملكية والأرستقراطية إلى الديمقراطية، مع غياب تصور واضح عن المجتمع وعلاقته بالسياسة، وقد جاء عصر التنوير الأوروبي ليضع أسس تحليلية جديدة تربط بين المجتمع والمؤسسات السياسية؛ حيث أبرز مونتسكيو (1689-1755) تأثير الظروف والمناخ في تشكيل أشكال الحكم و"روح" كل نظام سياسي، فيما ركز كل من آدم سميث وكوندورسيه وجان جاك روسو على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وظهور مفهوم المجتمع المدني ونشر الإرادة العامة.
مع بداية القرن التاسع عشر قد تطورت العلوم السياسية وعلم الاجتماع كحقول مستقلة، مع استمرار تأثير مفكرين متعددين على الفكر السياسي والاجتماعي. وتميزت هذه المرحلة بوجود توجهين رئيسيين الأول الوظيفي الذي يسعى لاستقرار المجتمع، والثاني الصراع الذي يركز على التغيير الراديكالي، كما جسدته النظرية الماركسية. وقد أسهم كارل ماركس (1818-1883) في تطوير فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال الاقتصاد السياسي ودور الطبقة الحاكمة في إعادة الإنتاج الاجتماعي، بينما قدم ماكس فيبر (1864-1920) الأساس التفسيري لعلم الاجتماع الحديث، من خلال تحليل الفعل الاجتماعي وعلاقته بالسلطة، وتصنيف الشرعية التقليدية والبيروقراطية والكاريزمية، وتفسير العقلنة البيروقراطية، وفي القرن العشرين، دمجت المدرسة الوظيفية بين رؤى دوركايم للتحليل الاجتماعي وفيبر للعقلنة، مع التركيز على دور الأحزاب السياسية في ربط الدولة بالمجتمع، وعلى الجانب الآخر نجد إنه قد ركزت نظرية الصراع على المنافسة بين القوى الاجتماعية المتنوعة، مع توسيع مفاهيم الطبقة؛ لتشمل الاقتصاد والثقافة والسياسة، كما أبرز بورديو ورايت دور رأس المال الثقافي والسياسي والمهارات في تكوين العلاقات الطبقية، مما يتيح تفسيرًا موضوعيًا للحراك الطبقي ووضعية النظم السياسية تجاهه.[11]
ومن ثم فإنه يوفر علم الاجتماع السياسي إطارًا تحليليًا متعدد الأبعاد لفهم العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع والطبقة والسلطة، مع دمج المعايير الاقتصادية والسياسية والثقافية لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية الحديثة.

محددات علم الاجتماع السياسي:
لفهم علم الاجتماع السياسي كحقل معرفي مستقل لا بد من تتبع الدراسات التاريخية التي ساهمت في تشكّله وتوضيح دوره في تفسير الظواهر الاجتماعية من منظور سياسي، وذلك للوقوف على العلاقة التفاعلية بين

[10] أمين، نيفين زكريا (2024). مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والأربعون، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 23: 25.
[11] أمين، نيفين زكريا (2024). مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والأربعون، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 31: 35.

التحليل السياسي والظواهر الاجتماعية؛ ورغم أن هذا الحقل يُعد من أحدث العلوم الاجتماعية؛ إذ لم يدرس كعلم مستقل أو كمادة أكاديمية في فرنسا إلا منذ ستينيات القرن العشرين؛ إلا أن دراسة الظواهر الاجتماعية من منظور سياسي ليست جديدة بالكلية، فقد تعود إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث ركزت الدراسات الأولى على البعد السياسي للظواهر المجتمعية.

ويُعتبر كتاب "السياسة" لأرسطو من أول المراجع التي أسست لهذا المجال؛ إذ ساهم في بلورة أفكار لاحقة لدى العديد من المفكرين السياسيين مثل مونتيسكيو وفيرتسون، إضافة إلى علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين ركزوا على دراسة المواضيع السياسية في المجتمع، ومن أبرزهم ماكس فيبر الذي قدّم رؤيته الشهيرة في مقال "السياسة كحرفة ."كما لعبت الماركسية دورًا محوريًا في تفسير الجانب السياسي للمجتمع من منظور اجتماعي، بينما سبق الفكر الإسلامي هؤلاء عبر ما قدمه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، حيث عرض تحليلاً اجتماعياً للسياسة ودور المؤسسات في تنظيم المجتمع[12].

ومن ثم فإنه يُظهر هذا السياق أن علم الاجتماع السياسي يقوم على تفاعل متواصل بين الدراسات التاريخية والنظرية والممارسات العملية، مع التركيز على فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية كمجال متداخل، يجمع بين البعد الاجتماعي والتحليل السياسي، مما يتيح إطارًا معرفيًا متكاملًا لدراسة السلطة، والمؤسسات، والسلوك السياسي داخل المجتمع.

شهد علم الاجتماع السياسي تحولات كبيرة في تركيزه البحثي خلال العقود الأخيرة، مع تصاعد الاهتمام بالحركات الاجتماعية الجديدة والاضطرابات الشعبية التي توظف تكنولوجيا خصومها في أشكال النضال السياسي، وقد أضفت نظرية مجتمع الشبكة لمانويل كاستيلز أفقًا جديدًا على تحليل العلاقات بين العناصر الثقافية والسياسية والاقتصادية المتفاعلة ضمن شبكات المعلومات والاتصالات، بينما أشار زيجمونت باومان إلى محدودية الأفراد في الهياكل المؤسسية القديمة وعدم قابليتها للاستمرار.

وقد توسعت الدراسات الكلاسيكية لعلم الاجتماع السياسي التي ركزت على تطور أشكال العلاقات والسلطة ضمن الدولة القومية؛ لتشمل أزمات مالية واقتصادية متكررة، وانفجار مناطق صراعية جديدة، مما أدى إلى إعادة تعريف العلاقة بين المجتمع والسياسة في السياق العالمي.

يركز علم الاجتماع السياسي أيضًا على النخب، وعضويتها، والفجوة بين النخبة والطبقات المحكومة بهدف تفسير استقرار الأنظمة السياسية وهيكلها المؤسسي، كما يهتم بالمشاركة السياسية ضمن النظام الانتخابي ونظرية المصلحة، التي تؤكد أن الأفراد يميلون إلى خيارات تعزز مصالحهم الذاتية ومصالح طبقاتهم، ويشمل المجال تحليل أسباب وعواقب توزيع السلطة، والصراعات الاجتماعية والسياسية، والسلوك الاحتجاجي، والثورات، وأنشطة مجموعات المصالح، والأيديولوجيات والثقافات السياسية، وصياغة الرأي العام، والتنشئة السياسية عبر المؤسسات التعليمية وخبرات العمل.

كما أن التفاعل بين التحليل المؤسسي والطبقي يظهر في دراسة الأحزاب السياسية المنظمة؛ حيث تؤثر الهياكل الداخلية على توزيع السلطة والقيادة، بما يعكس القانون الحديدي للأوليغارشية (ميشيلز)، وقد استلهم هذا المجال من الماركسية تأكيدها على المصالح الاقتصادية كأساس للسياسة، ومن ماكس ويبر الذي نظر إلى الدولة باعتبارها تجمعًا بشريًا يحتكر العنف المشروع ويستمد شرعيته من الفعل الاجتماعي، مما جعل الفعل السياسي مركز الاهتمام في تحليل العمليات المؤسسية والسياسية[13].

ومن ثم فإنه يستخدم علم الاجتماع السياسي أساليب متعددة تشمل دراسات الحالة، واستطلاعات الرأي، وتحليل الوثائق والأيديولوجيات، والنمذجة الرياضية لعمليات صنع القرار، والدراسات المقارنة عبر الوطنية، مما يعكس قدرته على فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور شامل يجمع بين البعد المؤسسي والطبقي والسلوكي.

---

[12] بودودة، أميرة برحيل (2017). دراسات علم الاجتماع السياسي: الأفاق والصعوبات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع18، ص 125: 128.

[13] أمين، نيفين زكريا (2024). مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والأربعون، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 25: 27.

مجال علم الاجتماع السياسي:

ينقسم فهم علم الاجتماع السياسي إلى مفهومين أساسيين متصارعين: الأول يربطه بعلم الدولة بينما يركز الثاني على علم القوة؛ ورغم أن بعض العلماء الفرنسيين مثل بوردو ودوفرجيه ميّلوا نحو مفهوم الدولة، فإن الغالبية من الباحثين المعاصرين بمن فيهم ماكس ويبر وريموند آرون وجورج فيدل وجورج بورديو ينظرون إلى علم الاجتماع السياسي باعتباره علم القوة؛ حيث تُدرس السلطة والعلاقات السياسية في مختلف المجتمعات الإنسانية، وليس فقط في نطاق الدولة القومية، ويؤكد هذا التوجه على أن القوة ظاهرة عامة في كل المجتمعات سواء ضمن المؤسسات الرسمية أو المجتمع غير النظامي، وأنها تتحول إلى سلطة مشروعة في إطار الدولة.

ويُعد علم الاجتماع السياسي فرعًا من فروع علم الاجتماع العام؛ حيث تعتمد مقاربته على دراسة الظواهر السياسية من منظور سوسيولوجي، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه هذه الظواهر، ومن هذا المنطلق نجد إنه يُدرس علم الاجتماع السياسي السلطة في سياقها الاجتماعي بما يشمل التنظيم الحزبي، والتنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، ومجموعات الضغط، مع التركيز على العلاقة بين توزيع القوة والنظم الاجتماعية القائمة، ويهدف التحليل السوسيولوجي إلى فهم الظواهر السياسية كما هي قائمًا بالفعل، وليس كما يفترض أن تكون، مما يجعل هذا الحقل علميًا غير معياري، ويركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في الفعل السياسي.

كما يشدد علم الاجتماع السياسي على وحدة الدولة والمجتمع؛ إذ لا يمكن دراسة السلطة أو السياسة بمعزل عن البنية الاجتماعية التي تؤطرها، ويعتبر هذا التكامل أساسًا لفهم الأنظمة السياسية وأسباب استقرارها أو تغيرها. وعليه فإن المجال يشمل دراسة أبعاد القوة داخل المؤسسات والقطاعات الاجتماعية كافة، وتحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية، مع رصد تأثيراتها على توزيع السلطة، مما يعكس تداخلًا متينًا بين السياسة والمجتمع ويؤكد أن تحليل الظواهر السياسية يجب أن يتم ضمن سياقها الاجتماعي الكامل لضمان تفسير علمي دقيق[14].

تطبيقات علم الاجتماع السياسي:

تتمثل تطبيقات علم الاجتماع السياسي في تحليل الترابط المنطقي بين المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية من خلال دراسة كيفية تأثير المتغيرات الاجتماعية على العمل السياسي، وفهم دور هذه المتغيرات في توجيه المجتمع نحو تحقيق أهدافه العليا وتقدمه المستدام، ويشمل ذلك أيضًا دراسة أبعاد التعددية الثقافية والأنماط القيمية والاجتماعية السائدة، وذلك لفهم كيفية تكيف المجتمعات مع متطلبات العصر واستراتيجيات التنمية السياسية والاجتماعية.

كما يركز علم الاجتماع السياسي على تحليل دور الفرد في عملية التنشئة السياسية، ودراسة أثر هذه العملية في تشكيل وعيه الاجتماعي والسياسي بما يمكنه من تحمل مسؤولياته الوظيفية والاجتماعية والوطنية والمساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع واستراتيجياته، ويتيح هذا التحليل استيعاب القواعد والأحكام الاجتماعية التي يقوم عليها العمل السياسي والممارسات المؤسسية، بما يعزز قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

علاوة على ذلك نجد إنه يعمل هذا الحقل على تشخيص وتحليل العوامل الاجتماعية والحضارية التي تساهم في الاستقرار السياسي أو على النقيض تؤدي إلى اضطرابات تهدد وحدة المجتمع وتماسكه، ويشمل ذلك دراسة أسباب وطبيعة ونتائج الظواهر السياسية المعقدة مثل الثورات، الانقلابات العسكرية، والحركات الاجتماعية والسياسية، وشرعية السلطة، وكذلك الحروب، وعملية التصويت، من منظور اجتماعي تحليلي ونقدي.

ويهدف علم الاجتماع السياسي أيضًا إلى ربط المؤسسات السياسية بتطورها البنائي والوظيفي بالمجتمع الذي تنشط فيه بما يوضح كيفية نشوء هذه المؤسسات لتنظيم المجتمع، معالجة مشكلاته، وتعزيز علاقاته مع المجتمعات الأخرى، ومن خلال هذا الربط، يمكن فهم الديناميكيات المتبادلة بين المجتمع والسياسة،

[14] زلغوط، يوسف (2022). علم الاجتماع السياسي: التبلور والدور، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج3، ع17، ص 273.

وتحديد الآليات التي من خلالها تساهم المؤسسات السياسية في الاستقرار الاجتماعي وتعزيز المشاركة المجتمعية[15].

كما نجد أنه يعمل على ربط الظواهر السياسية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في ضوء التحولات المستمرة التي يشهدها العالم؛ حيث لا يمكن فهم أي ظاهرة سياسية بمعزل عن سياقها الاجتماعي العام، ومن هذا المنطلق يسعى هذا الحقل المعرفي المستقل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تعزز دوره بين العلوم الاجتماعية المتخصصة، وذلك على النحو التالي:

أولًا: يسعى علم الاجتماع السياسي إلى تطوير إطار نظري شامل يشمل القوانين والمفاهيم العامة والتصورات المجردة التي تساعد على تحليل وتفسير الظواهر والقضايا السياسية بصورة علمية دقيقة، مع اختبار صحة النظريات بشكل مستمر لضمان مواءمتها للتغيرات الواقعية.

ثانيًا: يعتمد هذا العلم على المناهج السوسيولوجية في دراسة الظواهر السياسية مستفيدًا من أدوات وأساليب جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة، كما يتم تبني التحليل السوسيولوجي لفهم النظم والأنساق السياسية ودراسة علاقاتها بالمجتمع، بما يعكس قدرة العلم على تفسير المشكلات السياسية من منظور اجتماعي.

ثالثًا: يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة البنى والوظائف للأنساق السياسية داخل المجتمع، مع تحليل طبيعة الترابط والتداخل بينها وبين الأنساق الأخرى، وفهم الأسباب التي قد تؤدي إلى خلل في أدائهاظ؛ لضمان معرفة كيفية قيامها بوظائفها وتحقيق أهدافها المتعددة.

رابعًا: يهتم العلم بدراسة العلاقات المتبادلة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية بما في ذلك الأنساق الاقتصادية والدينية والتربوية والأخلاقية والقانونية والعائلية؛ لتحديد مدى تأثير هذه الأنساق في تشكيل أهداف ووظائف النسق السياسي وفاعليته داخل المجتمع[16].

ومن ثم فإنه يؤكد علم الاجتماع السياسي على أن دراسة السياسة لا تنفصل عن دراسة المجتمع، وأن فهم العمليات السياسية يتطلب بالضرورة منظورًا متكاملًا يربط بين الواقع السياسي والبنية الاجتماعية التي ينشأ فيها.

تأثير علم الاجتماع السياسي على الرأي العام المعاصر:

في إطار دراسة دور علم الاجتماع السياسي في توجيه الرأي العام، يظهر أن هذا الفرع المعرفي يسهم بشكل محوري في فهم الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الدول وعلاقاته بالبيئة الدولية، فالتوترات الدولية غالبًا ما تتجاوز الحدود لتؤثر على الواقع الداخلي للدول، حيث يمكن أن تنشأ ثورات وحركات اجتماعية تتخذ أشكال احتجاجية أحيانًا تصل إلى الإرهاب، ما يجعل دراسة هذه الحركات محورًا أساسيًا لعلم الاجتماع السياسي.

لقد تطورت الدراسات النظرية حول الحركات الاجتماعية منذ كتابات جوستاف لوبون (1895) حول العقل الجمعي مرورًا بنظرية هيربرت بلومر (1939) للسلوك الجمعي، وصولًا إلى نظريات الحركات الاجتماعية الحديثة التي اهتمت بتفسير الحركات النسائية وحركات الدفاع عن البيئة والحقوق المدنية، مع التركيز على مفهوم الهوية الجمعية كدافع أساسي للتحرك الاجتماعي والسياسي، وتوضح الدراسات الحديثة أن الهوية الجمعية تشكل الأساس القيمي والعاطفي الذي يحفز الأفراد على المشاركة المنظمة في الحراك السياسي ضد السلطات لتحقيق مطالبهم.

كما أظهرت الدراسات التطبيقية مثل حركة شباب السادس من أبريل في مصر كيف تسهم التنشئة السياسية والتعبئة الجماعية في تشكيل هوية جماعية للمشاركين، مما يعزز القدرة على التحرك السياسي والاحتجاجي، بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة إلى أن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تكون محفزًا للحركات

---

[15] أبونعمة، هناء حلمي عبد الحميد عيد (2024). برنامج مقترح في علم الاجتماع السياسي لتنمية أبعاد التعددية الثقافية وبعض القيم الاجتماعية لدى الطلاب معلمي علم الاجتماع والتاريخ في كليات التربية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع143، ص 474، 477

[16] بودودة، أميرة برحيل (2017). دراسات علم الاجتماع السياسي: الأفاق والصعوبات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع18، ص 125: 130: 131

الاجتماعية، كما حدث في جنوب أوروبا وأفريقيا، حيث أسهمت في تحويل الاحتجاجات إلى مطالب سياسية ملموسة.
كما يبرز دور التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام وتحفيز الحراك السياسي، كما في حالة الثورة المصرية وأثر موقع "كلنا خالد سعيد" في تحريك الفعل الثوري مستفيدًا من منظور Habermasحول الفضاء العام وتأثيره على المجال السياسي.[17]
ومن ثم فإنه يؤكد علم الاجتماع السياسي أن توجيه الرأي العام يتطلب فهمًا عميقًا للتفاعلات بين الحركات الاجتماعية والهوية الجمعية، والعوامل الاقتصادية، والتنشئة السياسية، والتكنولوجيا، باعتبارها عناصر متشابكة تشكل سياق الفعل الاجتماعي والسياسي، مما يتيح للإدارات وصناع القرار تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية بدقة أكبر وتوجيه الرأي العام نحو التقدم والاستقرار.

الخاتمة:
يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي يمثل جسرًا معرفيًا يربط بين البنية الاجتماعية والنسق السياسي، موفرًا أدوات تحليلية لفهم ديناميات السلطة، والمؤسسات، والحركات الاجتماعية في سياقات محلية وعالمية، وقد أظهرت الدراسات أن تطور هذا العلم استند إلى تراكم نظري طويل بدءًا من الفلسفة الكلاسيكية مرورًا بتنوير الأوروبيين، وصولًا إلى المدارس الحديثة مثل الماركسية والوظيفية، ونظريات الصراع والتحليل الطبقي متعدد الأبعاد لعلماء مثل بورديو ورايت، ومن خلال هذا الإطار يتضح أن فهم القوى الاجتماعية، والعلاقات الطبقية، والهوية الجمعية، والتفاعلات بين الدولة والمجتمع يشكل أساسًا لتفسير الظواهر السياسية والاجتماعية المعقدة بما فيها الحركات الاحتجاجية والثورات والتغيرات السياسية والاقتصادية، كما أن العلاقة بين الفعل الاجتماعي والرأي العام أصبحت محورًا رئيسيًا في دراسة التأثيرات المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات، مما يعزز قدرة صانعي السياسات والباحثين على صياغة استراتيجيات فعالة للتفاعل مع المجتمع وتحقيق الاستقرار والتقدم.

النتائج:
1. علم الاجتماع السياسي يتيح فهمًا معمقًا للعلاقات بين المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية، وربطها بالقوى الاقتصادية والثقافية.
2. الهوية الجمعية والتحولات الاقتصادية والسياسية تشكل عوامل أساسية في تحديد شكل الحراك الاجتماعي ومستوى مشاركته في العمليات السياسية.
3. الميول الاحتجاجية والسياساتية يمكن تفسيرها من خلال دمج التحليل الطبقي مع دراسة القوى الثقافية والسياسية، بما يفسر دور الفئات الاجتماعية المختلفة في تشكيل الرأي العام.
4. أظهرت المقاربات الحديثة أن الفضاء الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات قوية في توجيه الرأي العام والتحريك الاجتماعي والسياسي.

التوصيات:
1. توسيع استخدام منهجيات علم الاجتماع السياسي في تحليل السياسات العامة لفهم تأثيرها على المجتمعات المختلفة.
2. تعزيز الدراسات المقارنة بين النظم السياسية والثقافية المختلفة لتحديد عوامل الاستقرار والتغيير الاجتماعي.
3. دمج أدوات التحليل الرقمي ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي لفهم ديناميات الرأي العام وتأثيرها على صنع القرار السياسي.
4. التركيز على دراسة الهوية الجمعية والطبقة الاجتماعية كأساس لتفسير الحركات الاجتماعية الجديدة والتغيرات السياسية في المجتمعات الحديثة.

[17] علوان، نيرة محمد (2024). القضايا البحثية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية، ع9، ص 35: 28.

المراجع:

1. أبو دوح (2016). علم الاجتماع السياسي المعاصر، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع109.
2. أبونعمة، هناء حلمي عبد الحميد عيد (2024). برنامج مقترح في علم الاجتماع السياسي لتنمية أبعاد التعددية الثقافية وبعض القيم الاجتماعية لدى الطلاب معلمي علم الاجتماع والتاريخ في كليات التربية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع143.
3. أمين، نيفين زكريا (2024). مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والأربعون، كلية التربية، جامعة عين شمس.
4. بودودة، أميرة برحيل (2017). دراسات علم الاجتماع السياسي: الأفاق والصعوبات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع18.
5. الخالد، مدي (2014). علم الاجتماع السياسي: أزمات يرصدها ويحذر منها، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، ع75.
6. زلغوط، يوسف (2022). علم الاجتماع السياسي: التبلور والدور، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج3، ع17.
7. سليمان، قصاب (2022). نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي ومناهجه، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، مج10، ع1.
8. علوان، نيرة محمد (2024). القضايا البحثية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية، ع9.
9. قنيفة، نورة (2023). علم الاجتماع في الجزائر: قراءات في الممارسة والتفكير، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، ع146.
10. المطيري، حمد سعد حمد (2021). علم الاجتماع السياسي: محاولة في التعريف، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، تازة، ع15.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.